الانظمة السياسية

جامعة المستقبل – كلية القانون

المحاضرة الاولى

نظم الحكم

المرحلة الثانية

صباحي – مسائي

م.م وئام فاضل

انواع الحكومات وفقا الى وسيلة اسناد السلطة

تختلف سبل وصول الأفراد الى السلطة ويرجع سبب هذا الاختلاف الى تطور المجتمع في كافة مجالات الحياة وبالأخص تأثير العوامل الدينية والاقتصادية، فاذا كانت بداية نشأة نظم الحكم بمفهومها البدائي يهيمن عليها عامل القوة فأن هذا الأمر لم يدم طويلا حيث اقتضى ضرورة اقتران اى قوة بعامل الرضى الصريح او الضمني من قبل الأفراد وهو ما أصطلح على تسميته بمبدأ شرعية السلطة.

نظم الحكم الفردية

كانت المجتمعات تعيش بصورة بسيطة خالية من التعقيد وعند ظهور حالة الاختلاف السياسي أي ضرورة وجود قائد او موجه للجماعة ظهرت الزعامة أو القيادة الفردية والتي تعني اختصاص شخص واحد بالقيادة مع وجود معاونين له في ادارة شؤون الجماعة وبصرف النظر عن التسمية أو اللقب الذي يطلق على هذا الشخص كأن يكون ملكا او امبراطورا او دكتاتورا وان اساس ذلك هيمنة الفرد الحاكم على شؤون الجماعة فيلاحظ في النظم الملكية تزايد ثم تراجع هذه الهيمنة فظهرت الملكية المستبدة و المطلقة ثم المقيدة في حين تبدو هيمنة الحاكم الفرد بأدق صورها في النظام الدكتاتوري و سنحاول بيان ما تقدم:-

1- النظم الملكية

ان هذه النظم هي احدى صور نظام الحكم الفردي والتي تؤول فيها شؤون الجماعة الى فرد واحد قد يدعي ان اساس شرعيته تعود الى الله او الى نفسه وللنظم الملكية ثلاث صور هي:-

- الملكية أو الحكومة الاستبدادية الحاكم في هذه الحكومة لا يخضع لأي قانون ولا يحد من سلطته أي شيء على اساس انه صاحب السيادة ومن ثم له ان يستخدم سلطانه وفق ارادته لان ارادته هي القانون وفي الحكومة الاستبدادية تهدر الحريات وكرامة البشر لحلول قانون الفرد محل قانون الدولة و ان الملك هو مصدر القانون وله ان يتخذ من القرارات ما يشاء دون أن يتقيد بالقواعد القانونية التي يصدرها لأن تلك القواعد ملزمة لغيره اما هو فلا الزام عليه باتباعها.

- الملكية المطلقة في هذه الصورة ينفرد الملك بمباشرة السلطة والتي تؤول اليه عن طريق الوراثة الا انه مقيد بالقوانين النافذة مع تمتعه بسلطة تقديرية يستطيع من خلالها الغاء تلك القوانين أو تعديلها. وهذه السمة هي التي تميز الملكية المطلقة عن الحكومة الاستبدادية حيث تخضع الأولى للقانون في حين ترى الثانية انها فوق القانون.

ويرى بوسيه فيلسوف الملكية ان الحكومة الاستبدادية تقوم على حكم الفرد الذي لا يخضع الا لأهوائه ونزواته ومن ثم لا يلزم بمراعاة أي قيد بعصم اموال الناس وارواحهم ضد سلطاته في حين ان الملكية المطلقة وأن كانت تقوم ايضا على حكم الفرد الا أن الملك فيها يخضع لقيود خارجية مفروضة على ارادته واهم هذه القيود خضوع الملك للقوانين الدينية ولتعاليم القانون الطبيعي بما تقرره من وجوب تحقيق العدالة وكفالة الصالح العام واحترام اموال الناس وارواحهم. ومع القول أن الحاكم في الملكية المطلقة يحترم القوانين التي يضعها الا انه يتجاهل حق الشعب في المساهمة في ادارة شؤون الدولة مما ادى الى انحسار نظام الملكية المطلقة.

وذلك بعد كفاح ونضال طويل قامت به الشعوب حيث وافق بعض الحكام وعلى مضض بمبدأ المشاركة في السلطة .

-الحكومة المقيدة أو الحكومة الدستورية التي تتوزع فيها سلطات الحكم على هيئات متعددة.